وترجيح الرفع على الفاعلية استوا وهما ذكره المصنف في كتابيه في الاوضح والجامع وذكره ايضا ابن مالك في كتابيه التسهيل والكافية الكبرى فلا يلتفت الى ما توهمه عبارة الكافية الصغرى والالفية والشذور من تخصيص الاشتغال بالمنصوب واذا اردت بيان اماكن هذه الخمسة بالامثلة فيجب الابتدا اي رفع الاسم السابق بالابتدا في نحو قولك خرجت فاذا زيد يكتب لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح كما تقدم فزيد مبتدا ويكتب خبره ونحو ليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت عن العمل فعمرو مبتدا وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا بمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة جاز اعمالها والغاوها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهرا او مقدرا ويترجح اي رفع الاسم السابق على الابتدا في نحو قولك زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من باب التفسير ذكر ذلك الفارسي في التذكرة فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية ورجح ابن العريف الرفع على الفاعلية على الرفع على الابتدائية وغيرهم من البصريين يوجبون الرفع على الابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام ونحوهما ويجب الفاعلية المراد الرفع على الفاعلية في نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين ويترجح الفاعلية في نحو قوله تعالى ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه فبشر وانتم مرفوعان على الفاعلية وجوبا بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال نعم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا المعادلة الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح المصنف بذلك في المغني ويستويان اي الرفع على الابتدائية والرفع على الفاعلية في نحو قولك زيد قام وعمرو قعد

ففي

ففي الرفع على الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الرفع على الابتدا مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على اسمية فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله سبحانه وتعالى اعلم

باب التنازع تنازعه خاصمه وجاذبه والتنازع التخاصم والتناول والمراد التنازع في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين واصطلاحا هو ان يتوجه عاملان يرد عليه ما يرد على الالفية قوله عاملان يشملان الحرفين ولهما ولا يجوز التنازع فيهما ولو قال فعلان مكان عاملان كما قال ابن الحاجب لسلم من ذلك لكن يرد عليهما ورد على ابن الحاجب خروج شبه الفعل من الوصف واسم الفعل واحسن من هاتين العبارتين قول المصنف في الشذور اذا تنازع من الفعل وشبهه وكذا عبارة ابن مالك في التسهيل فالمراد هنا بقوله عاملان فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف شرط الشيخ في العامل كونه متصرفا تبعا للمصنف في الجامع فلا يجوز فعل التعجب وهو ما اختاره ابو حيان ونقله عن ظاهر مذهب سيبويه وقوله فاكثر قال المصنف في الشذور عاملان وثلاثة وكذا في الجامع وهي عبارة الشلوبين وفي التسهيل عاملان فصاعدا وهي مساو لقوله هنا فاكثر قال ابو حيان ومقتضاه انه قد يكون في اكثر من ثلاثة ولم يوجد فيما زاد على ثلاثة فيما استقري انتهى ليس احدهما مؤكدا للآخر كما شرط في التسهيل ورجح جوازه مطلقا وهذان الشرطان واردان على الكافية والشذور الى اسم معمول متعلق بيتوجه اي يتوجه العاملان الى معمول واحد فاكثر من واحد وهذا ظاهر كلامه في الشذور وظاهر قول الالفية في اسم وكذا قول ابن الحاجب في ظاهر بعدهما انه لا يقع التنازع في المتعدي الى اثنين والى ثلاثة وهو راي بعضهم والمصحح في التسهيل والجامع الجواز لكن قال ابو حيان انما سمع فيما يتعدى الى اثنين ومن جوزه في المتعدي الى ثلاثة فقياسا ولم يسمع في نثر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1